ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة

٢٠١٢

الاستثمار في الزراعة
من أجل مستقبل أفضل

FAO
FIAT PANIS

الصور على الغلاف وصفحة ٣: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة.

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO, Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة

٢٠١٢

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠١٢

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-607317-4

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

© FAO 2012

المحتويات

تقديم vii
شكر وتقدير viii
الاختصارات x
موجز تنفيذي xi

الجزء الأول
الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل ١

١- **مقدمة ٣**
من الذي يستثمر في الزراعة ؟ ٣
لماذا الاستثمار في الزراعة؟ ٤
كيف نستثمر في الزراعة من أجل مستقبل أفضل؟ ٦
هيكل التقرير ٨
٢- **الاستثمار الزراعي: الأنماط والاتجاهات ٩**
مفاهيم أساسية: الاستثمار مقابل المصروفات والسلع العامة مقابل السلع الخاصة ٩
من المفاهيم إلى القياس: محاولة فهم البيانات ١٠
رأس المال السهمي الزراعي ١١
الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة ٢١
المصروفات الحكومية على الزراعة ٢٢
المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين ٢٩
المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة ٣١
زيادة الاستثمار في الزراعة ٣٤
الرسائل الرئيسية ٣٨
٣- **تشجيع استثمارات المزارعين في الزراعة ٣٩**
خلق مناخ مواتٍ للاستثمار في الزراعة ٣٩
السياسات والحوافز الحكومية للاستثمار في الزراعة ٤٣
إدراج التكاليف والمنافع البيئية في حوافز الاستثمار ٥١
الرسائل الرئيسية ٥٤
٤- **تشجيع الاستثمار الخاص المنصف والفعال في الزراعة ٥٦**
مواجهة القيود التي تعترض سبيل المستثمرين ذوى الحيازات الصغيرة ٥٦
جَعْل الاستثمار الزراعي الواسع النطاق يراعى اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة ٦٥
الرسائل الرئيسية ٧٣
٥- **توجيه الاستثمار العام نحو زيادة العائدات ٧٤**
عائدات الاستثمار العام في الزراعة ومن أجل الزراعة ٧٤
عائدات الإنفاق على دعم المستلزمات ٨٢
الاقتصاد السياسي للاستثمار العام في الزراعة ٨٤
تخطيط الاستثمار العام في الزراعة ٨٧
الرسائل الرئيسية ٨٨

٦- **إطار سياساتي لتحسين الاستثمار في الزراعة** ٩١
خلق مناخ استثماري مواتٍ للاستثمار الخاص في الزراعة: أمور سياقية ٩١
دعم المناخ الاستثماري المواتي بالاستثمار العام ٩٢
تحسين عملية وضع السياسات والتخطيط للاستثمار الزراعي ٩٣
الرسائل الرئيسية للتقرير ٩٤

الجزء الثاني
استعراض وضع الغذاء والزراعة في العالم: التركيز على الإنتاجية ٩٧

ارتفاع أسعار الأغذية بالقيمة الحقيقية ٩٩
اتجاهات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الزراعية ١٠٠
الآفاق والتحديات المستقبلية ١٠٣
الخلاصة ١٠٦

الجزء الثالث
الملحق الإحصائي ١٠٧

ملاحظات بشأن جداول هذا الملحق ١٠٩
الجدول ألف ١ السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة ونصيب الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠ ١١٤
الجدول ألف ٢ رأس المال السهمي الزراعي: الإجمالي ونصيب العامل، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧ ١٢٠
الجدول ألف ٣ متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة والأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ وجميع القطاعات ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٧-٢٠٠٨ ١٢٦
الجدول ألف ٤ المصروفات الحكومية: مجمل الإنفاق على الزراعة ونصيب الزراعة من المصروفات الإجمالية، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧ ١٣٢
الجدول ألف ٥ المصروفات الحكومية على الزراعة: نصيب العامل الزراعي والرقم الدليلي للتوجيه الزراعي، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢ ١٣٦
الجدول ألف ٦ المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين: كمجموع ونصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨١ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ والعام الأخير ١٤٠
الجدول ألف ٧ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة ونصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جميع القطاعات، ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٠ و٢٠١٠ ١٤٤

المراجع ١٥٣
الفصول الخاصة من تقرير حالة الأغذية والزراعة ١٦٤

الجداول

١- المستوى والتغير في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، بحسب الإقليم ١٧
٢- المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، بحسب مجموعة الدخل ٢٢
٣- نصيب العامل من الإنفاق العام على الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم ٢٤
٤- الرقم الدليلي لتوجيهات الزراعة للإنفاق العام في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم ٢٨
٥- تركيبة المصروفات الحكومية، حسب القطاع والإقليم في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٢٨
٦- المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين في ٢٠٠٠، بحسب الإقليم ٢٩
٧- المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين كحصة من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، بحسب الإقليم ٣١
٨- الاستثمار العام الإضافي السنوي اللازم للقضاء المبرم على الجوع بحلول ٢٠٢٥ ٣٦
٩- رتب بيئات الاستثمار في الأعمال والاستثمار داخل المزرعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٤١
١٠- أهم أكبر خمسة قيود أمام أنشطة الأعمال محددة بناءً على الشركات الحضرية مقابل الشركات الريفية في بلدان منتقاة ٤٢
١١- قوائم حصر المساحات الداخلة في عمليات اكتساب واسعة النطاق للأرض ٦٦
١٢- تأثير الإنفاق العام على عائدات الأسر في الصين، حسب المنطقة الزراعية - الإيكولوجية ٨٢
١٣- حصة الدعم والسلع العامة من المصروفات الحكومية الريفية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بلدان منتقاة ٨٤
١٤- متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي ١٠١
١٥- نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة، في أقاليم وبلدان منتقاة ١٠٥

الأطر

١- ما هو رأس المال ؟ ٩
٢- بيانات أفضل بشأن الاستثمار الزراعي لأغراض تحليل السياسات ١٤
٣- فجوة الإنتاجية ١٨
٤- التقديرات البديلة لرأس المال السهمي الزراعي ٢٠
٥- ما مقدار المصروفات العامة على الزراعة التي تُعد استثماراً؟ دلائل من استعراضات المصروفات العامة ٢٥
٦- إعلان مابوتو ٢٠٠٣ ونصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي في البلدان الأفريقية ٢٦
٧- مصادر نمو الإنتاجية في الزراعة ٣٢
٨- مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي ٣٥
٩- بيئة تمكينية للصناعات الزراعية ٤٣
١٠- مشروع إطار السياسات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة والخاص بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٤٤
١١- رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا ٤٩
١٢- النمو الزراعي في الصين: دور السياسات والمؤسسات والاستثمار العام ٥١
١٣- محاسبة الاستثمار في رأس المال الطبيعي ٥٢
١٤- الحواجز التي يواجهها استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الإدارة المستدامة للأراضي ٥٣
١٥- ربط تمويل التنمية المناخية والزراعية بدعم التنمية الزراعية المستدامة: نهج «الزراعة الذكية مناخياً» ٥٥
١٦- النساء يعانين من المزيد من القيود في الزراعة ٥٩
١٧- القرائن العملية بشأن مُحددات الاستثمار من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة ٦٠
١٨- تمويل سلسلة القيمة لأصحاب الحيازات الصغيرة ٦١
١٩- عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق في كمبوديا ٦٨
٢٠- التداعيات الجنسانية للاستثمارات ذات الصلة بالأرض في جمهورية تنزانيا المتحدة ٧٠
٢١- نماذج أعمال شاملة لاستثمارات الشركات في الزراعة ٧١
٢٢- الشراكات بين القطاعين العام والخاص ٧٦
٢٣- البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP) ٨٧
٢٤- خطة الاستثمار القطرية في بنغلاديش ٨٩

الأشكال

١- مصادر الاستثمار في الزراعة ٤
٢- متوسط التغير السنوي في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي والتقدم المُحرز نحو إحراز هدف تقليل الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-٩٢ إلى ٢٠٠٧ ٥
٣- حصة العامل من الإنفاق الحكومي على الزراعة، بحسب انتشار نقص التغذية ٦
٤- مجموعات البيانات الدولية الرئيسية بشأن التدفقات المالية إلى الزراعة ١٢
٥- الاستثمار في الزراعة في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بحسب المصدر ١٤
٦- الاستثمار في الزراعة وأسعار السلع الدولية ١٦
٧- رأس المال السهمي الزراعي ونصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، بحسب البلد ١٧
٨- متوسط التغير السنوي في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ١٩٨٠-٢٠٠٧ ١٩
٩- تركيبة رأس المال السهمي الزراعي بحسب مجموعة الدخل، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ٢١
١٠- المصروفات الحكومية على الزراعة والتغير كنسبة مئوية من حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٢٣
١١- المصروفات الحكومية على الزراعة، بحسب الإقليم ٢٣
١٢- نصيب الزراعة من الإنفاق العام، بحسب الإقليم، متوسطات متحركة في فترة ثلاث سنوات ٢٤
١٣- المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين، بحسب الإقليم ٣٠
١٤- مستوى وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة، بحسب الإقليم ٣٤
١٥- متوسط الاحتياجات السنوية من الاستثمار لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم ٣٦
١٦- مؤشر الحوكمة العالمي لسيادة القانون ونصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، بحسب البلد ٤٠
١٧- المعدل النسبي للمساعدة المقدمة إلى الزراعة، بحسب الإقليم ١٩٥٥ - ٢٠١٠ ٤٥
١٨- المعدل النسبي للمساعدة والتغير في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ٤٦
١٩- متوسط المعدلات النسبية للمساعدة بحسب البلد، ٢٠٠٠-٢٠١٠ ٤٨
٢٠- المعدلات الاسمية لحماية الذرة في بلدان منتقاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحسب الإقليم الفرعي ٥٠
٢١- حصة إنتاج الذرة ذي المعدل الاسمي الإيجابي والسلبي للحماية لدى بلدان منتقاة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٠
٢٢- حصة سكان الريف بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٥٧
٢٣- نصيب الدخل الريفي بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط ٥٧
٢٤- عائدات الإنفاق العام من منظور الأداء الز ٧٨
٢٥- عائدات الإنفاق العام من منظور تقليل الفقر ٧٩
٢٦- التأثيرات التاريخية لعدة أنواع من الاستثمارات العامة والدعم على الأداء الزراعي والفقر ٨٠
٢٧- عائدات أنواع استثمار متنوعة في أراضٍ ذات إمكانات مرتفعة مقابل أراضٍ ذات مزايا ٨١
٢٨- الرقم الدليلي لأسعار الأغذية ومؤشراتٍ السلع التكوينية لدى منظمة الأغذيةٍ والزارعة للأمم المتحدة ٩٩
٢٩- متوسط الاختلاف بين أسعار الأغذية وأسعار السلع الاستهلاكية الكلية، ٢٠٠٠ - ٢٠١١ ١٠٠
٣٠- أسعار الأغذية الاستهلاكية بالنسبة إلى جميع الأسعار، في بلدان منتقاة ١٠١
٣١- الإنتاج الصافي بحسب الإقليم ١٠٢
٣٢- حصة الفرد من استهلاك الأغذية بحسب الإقليم ١٠٣
٣٣- الصادرات الصافية للأغذية بحسب الإقليم ١٠٤
٣٤- نسبة الغلات المحصولية إلى الغلات الاقتصادية المحتملة ١٠٦

تقديم

اجتمع رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى من البلدان والمنظمات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) في يونيو/ حزيران 2012 لإعلان التزام مشترك بكفالة تعزيز مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لكوكبنا من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وقد تبوأت الزراعة والقضاء المبرم على الجوع المكان الذي تستحقانه بصفتهما من الأولويات العليا في جدول الأعمال الدولي. وقد أعلن بان كي مون - الأمين العام للأمم المتحدة أثناء تجمع ريو +٢٠ عن تحدي القضاء على الجوع، ودعا إلى وضع حد للجوع في العالم. وهذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة "الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل» تدلل على أن زيادة مستويات ونوعية الاستثمارات الزراعية أمور محورية لتحقيق هذه الغايات. وتذهب أيضاً إلى أننا بحاجة إلى تغيير أسلوب استثماراتنا في الزراعة.

إن الاستثمار في الزراعة من بين أكثر الوسائل فعالية لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتقليل الفقر وزيادة الاستدامة البيئية. كما أن العبور إلى الزراعة المستدامة لن يكون ممكناً بدون ضخ استثمارات كبيرة لحماية وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل الفاقد في جميع مراحل الإنتاج والتجهيز والاستهلاك. ومع ذلك فإن نصيب العامل من مستويات الاستثمار الخاص والعام في الزراعة يتسم بالركود أو الانخفاض في الأقاليم التي يشتد فيها الفقر والجوع في الريف ليبلغا أوجهما. والأكثر من ذلك، أن ما تنفقه الحكومات على الزراعة لا يؤدى في الغالب الأعم إلى تحقيق أعلى العائدات من حيث الإنتاجية الزراعية، ولا إلى تقليل الفقر وزيادة الاستدامة.

ولا شك في أن المزيد من الموارد العامة مطلوبة للزراعة. ومع ذلك فبدلاً من أن يدعو هذا التقرير فقط إلى المزيد من التمويل الحكومي والتمويل من الجهات المانحة، فإنه يدعو إلى استراتيجية استثمار جديدة تضع المنتجين الزراعيين في صميمها، وتركز الموارد العامة على جميع المستويات على تقديم السلع العامة وخلق بيئة تمكينية للاستثمار من جانب المزارعين. كما يناشد الحكومات على جميع المستويات وشركاءها في التنمية إلى توجيه الاستثمار العام والخاص نحو الأنشطة التي تدر عائدات أعلى للمجتمع. ويحتاج جميع المستثمرين الزراعيين والأعمال التجارية الريفية إلى حوكمة جيدة، وإلى استقرار الاقتصاد الكلي، وإلى بنية تحتية ريفية، وإلى حقوق ملكية آمنة، وإلى مؤسسات سوقية فعالة، وذلك من أجل تعبئة الموارد والتصدي للمخاطر الكبيرة التي تكتنف الاستثمار في الزراعة.

ويحتاج المستثمرون، من جميع الأطياف من الأصغر إلى الأكبر، اهتماماً خاصاً: فيحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الدعم للتغلب على القيود التي تواجههم عند ادخار الأصول ومراكمتها، وفي مواكبة التقلبات والمخاطر وهي من العناصر الجوهرية في الزراعة. ويمكن للتعاونيات وللأنواع الأخرى من منظمات المنتجين أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التصدي لبعض هذه التحديات، كما يمكن لشبكات الأمان الاجتماعي أن تسمح لأكثر الأسر الزراعية فقراً أن تنجو من براثن الفقر الذي يحول بينها وبين بناء أصول إنتاجية. ويمكن للاستثمار الكلي أن يقدم فرصاً من حيث زيادة الإنتاج وعائدات التصدير، والعمالة ونقل التكنولوجيا، ولكنه يحتاج إلى حوكمة قوية لحماية حقوق المجتمعات المحلية ولتفادى تدهور الموارد الطبيعية.

ويشتمل تقرير الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل على ما هو أكثر من مجرد تراكم رأس المال المادي في هذا القطاع، وإن كان ذلك جزءاً من التحدي، إذْ يحتاج الأمر إلى بناء المؤسسات والقدرات البشرية التي تسمح للقطاع الزراعي بأن يسهم في مستقبل مستدام. ومَعْقِد أملى هو أن يحفز هذا التقرير المجتمع العالمي على وضع المنتجين الزراعيين في صميم استراتيجيات الاستثمار في هذا القطاع. وليس هناك من طريق إلا بتحفيز الاستثمار من جانب المزارعين وتوجيه الاستثمار العام بصورة سليمة، إلى أن نصبح قادرين على تحقيق عالم ينعم فيه كل فرد بالتغذية الجيدة واستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

شكر وتقدير

قام بإعداد تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢ أعضاء شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحت قيادة Kostas Stamoulis، مدير شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، وKeith Wiebe، الموظف الرئيسي بشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، وTerri Raney الاقتصادي الأقدم. وقام بتقديم التوجيه التقني Pietro Gennari، مدير شعبة الإحصاء؛ وDavid Hallam، مدير شعبة التجارة والأسواق؛ وRichard China، مدير شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج، وCharles Riemenschneider، مدير شعبة مركز الاستثمار. وقام بتقديم توجيهات إضافية Ann Tutwiler، نائبة المدير العام (المعرفة)؛ وMarcela Villarreal، مديرة، وEve Crowley، موظفة رئيسية، بشعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية؛ وJosef Schmidhuber، الموظف الرئيسي بشعبة الإحصاء، وبوبكر بن بلحسن، موظف رئيسي بشعبة التجارة والأسواق.

وقد تولى إعداد الجزء الأول فريق بحوث وصياغة برئاسة Jakob Skoet، ويضم Gustavo Anríquez، وBrian Carisma، وAndré Croppenstedt، وSarah Lowder، وIra Matuschke، وTerri Raney، وEllen Wielezynski، وجميعهم من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وقام بتقديم مساهمات إضافية Jean Balié، وJesús Barreiro Hurlé، وBenjamin Davis، وPaulo Dias، وPanagyotis Karfakis، وMarco Knowles، وLauren Edwards، وLeslie Lipper، وGeorge Rapsomanikis، وCameron Short، وJuliano Thomas، وAntonio Vezzani، وTiantian Zhao، من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وضم المساهمون الآخرون Pascal Liu، (شعبة التجارة والأسواق)؛ وAna Paula de la O Campos، وMaria Adelaide D'Arcangelo، وDenis Herbel، وMarta Osorio، ونورا حداد، وClara Park (شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية)؛ وMasahiro Miyazako، وSaifullah Syed (شعبة مركز الاستثمار)، وCalvin Miller، (شعبة البنية الريفية الأساسية والصناعات الزراعية)، وAstrid Agostini، وTommaso Alacevich، وEugenia Serova، وGarry Smith، وBenoist Veillerette، (شعبة مركز الاستثمار)؛ وDavid Palmer (شعبة تغير المناخ والطاقة والحيازة)؛ وCiro Fiorillo، (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في بنغلاديش).

وقد تم تنقيح واستكمال مجموعات بيانات دولية عديدة لأجل هذا التقرير. ولم يكن الكثير من التحاليل التي وردت بهذا التقرير لتصبح ممكنة لولا جهود Dominic Ballayan، وCarola Fabi، وIlio Fornasero، وAmanda Gordon، وErdgin Mane، وRobert Mayo، وPratap Narain، (وجميعهم في شعبة الإحصاء)، وهم الذين أنتجوا البيانات المتعلقة برأس المال السهمي الزراعي، وكذلك المؤشرات الإحصائية الأخرى، وقدموا المشورة بشأن مصادر أخرى للبيانات. ويُعرب الفريق أيضاً عن امتنانه لموظفي المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ومنهم Bingxin Yu، وSangeetha Malaiyandind وذلك لتقديمهم بيانات بشأن المصروفات الحكومية على الزراعة من قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية (SPEED)، وSam Bening لتقديمه بيانات عن المصروفات عن الحكومات الأفريقية، وهي البيانات التي قدمها النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي والدعم المعرفي (ReSAKSS)، وNienke Beintema، وMichael Rahija وGert-Jan Stads بشأن البحث والتطوير الزراعيينْ من مشروع مؤشرات علوم وتكنولوجيا الزراعة. وقد أَدْلى Masataka Fujita من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة بدلوه في توفير البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وياسمين أحمد من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لردها على الاستفسارات بشأن البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

وقام بإعداد ورقات المعلومات الأساسية والمدخلات الإضافية Kym Anderson (جامعة آديلايد)؛ وMichel Benoit-Catin (وحدة الأبحاث المشتركة CIRAD MOISA Montpellier)؛ وChristian Böber، (جامعة موهنهايم)، وNadia Cuffaro (جامعة كاسينو الغربية)؛ وStefan Dercon، (جامعة أوكسفورد)؛ وMahendra Dev (معهد انديرا غاندي لبحوث التنمية)؛ وShenggen Fan، وLinden McBride، وTewodaj Mogues، وBingxin Yu (جميعهم من المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)؛ وKeith Fuglie، (دائرة البحوث

الاقتصادية وزارة الزراعة الأمريكية)؛ وDavid Lee (جامعة كورنيل)؛ وCarly Petracco، (البنك الأوروبي للتعمير والتنمية)؛ وBettina Prato، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

وقد استفاد التقرير من حلقتي تدريب عمليتين تقنيتين بمشاركة Derek Byerlee، وRita Butzer (جامعة شيكاغو)، وCesar Falconí، (بنك التنمية الأمريكي)، وMadhur Gautam (البنك الدولي)، وDonald Larson، (البنك الدولي)، وEllen McCullough (مؤسسة بيل وميليندا غيتس)، وTewodaj Mogues، (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)، وBettina Prato، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وPhilippe Rémy، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وCarlos Seré، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وGert-Jan Stads، (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)، وAlberto Valdés، (Universidad Católica de Chile)، وBingxin Yu، (من المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)، وLinxiu Zhang، (مركز السياسات الزراعية الصينية، أكاديمية العلوم الصينية). ويشعر فريق الصياغة بالامتنان الشديد للمشاركين في حلقة التدريب العملي، وللكثيرين من المراجعين الداخليين والخارجيين الآخرين الذين قاموا بمراجعة مختلف مسودات المنشور.

وقام بتقديم الدعم المالي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومة اليابان (مشروع تقديم «الدعم لدراسة حول تدابير السياسات الملائمة لزيادة الاستثمار في الزراعة وحفز استخدام الأغذية») للحصول على البيانات وإجراء التحليلات وإعداد ورقات المعلومات الأساسية، وتنظيم حلقات التدريب العملية. ويقر هذا الفريق بامتنان بقيمة هذا الدعم.

أما الجزء الثاني من التقرير فقد أعده Merritt Cluff وHolger Matthey من (شعبة التجارة والأسواق) تحت توجيه Jakob Skoet.

وأما الجزء الثالث من هذا التقرير فقد أعدته Sarah Lowder، بمساعدة Brian Carisma، (وكلاهما من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية). وقام Aparajita Bijapurkar، من (شعبة اقتصادات التنمية الزراعية) بمراجعة التقرير.

كانت Michelle Kendrick (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) مسؤولة عن أعمال التحرير باللغة الإنجليزية وإدارة المشروع. وقدمت Paola Di Santo، وLiliana Maldonado الدعم الإداري طوال هذه العملية. وقامت Annelies Deuss من (جامعة كارنيجي ميلون) باستعراض المشروع النهائي للتقرير. أما خدمات الترجمة والطباعة فقدمتها دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في المنظمة، وقام بتقديم الرسومات والإخراج الطباعي وقراءة الأصول عمر بلبل وFlora Di Carlo وشركة Green Ink المحدودة لخدمات النشر.

الاختصارات

AOI	الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي
ASTI	مؤشرات العلوم والتكنولوجيات الزراعية
CAADP	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
CFS	لجنة الأمن الغذائي العالمي
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FFPI	الرقم الدليلي لأسعار الأغذية (منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة)
G20	مجموعة العشرين لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية
G8	مجموعة الثماني
GAFSP	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEF	مرفق البيئة العالمية
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFPRI	المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية
IMF	صندوق النقد الدولي
MAFAP	مشروع رصد سياسات الأغذية والزراعة في أفريقيا
MDG	هدف إنمائي للألفية
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا
NFP	سياسات الأغذية الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
NRP	الأسعار الاسمية للحماية
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PRAI	مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد
PSNP	برنامج شبكات الأمان الإنتاجي
PSTA II	المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية للتحول الزراعي
R&D	البحث والتطوير
RRA	المعدل النسبي للمساعدة
ReSAKSS	الأنظمة الإقليمية لتحليل الاستراتيجية ودعم المعرفة
SPEED	إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية
TFP	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VGGT	المبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

موجز تنفيذي

يوضح تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٢: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل أن المزارعين هم أكبر المستثمرين في الزراعة بالبلدان النامية. وعليه، يذهب إلى القول بأن المزارعين وقراراتهم الاستثمارية يجب أن تكون في صميم أية استراتيجية ترمى إلى تحسين الاستثمار الزراعي. ويقدم التقرير كذلك قرائن تبين كيف أن الموارد العامة يمكن استخدامها بفعالية أكبر لتحفيز الاستثمار الخاص، ولاسيما من قبل المزارعين أنفسهم، وتوجيه الموارد العامة والخاصة نحو تحقيق المزيد من النتائج المفيدة اجتماعياً. ويتمحور هذا التقرير حول مراكمة المزارعين لرأس المال في الزراعة، وحول الاستثمارات من جانب الحكومات لتيسير هذا التراكم.

إن التنمية الزراعية أساسية لتعزيز النمو الزراعي، وتقليل الفقر والجوع، وتعزيز الاستدامة البيئية. وقد شهدت الأقاليم من العالم التي يسودها الجوع والفقر المدقع بصورة واسعة اليوم - جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - معدلات استثمار من جانب عمال الزراعة راكدة أو آخذة في الانخفاض في مجال الزراعة لمدة ثلاثة عقود حتى الآن. وتدل القرائن الأخيرة على وجود علامات تحسن، غير أن القضاء المبرم على الجوع في هذه المناطق ومناطق أخرى وتحقيق ذلك بصورة مستدامة، سوف يحتاج إلى زيادات كبيرة في مستوى الاستثمار داخل المزرعة في الزراعة، وأن تحدث تحسينات دراماتيكية في كل من مستوى ونوعية الاستثمار الحكومي.

ينبغي للمزارعين أن يشكلوا محور أي استراتيجية للاستثمار

يقدم هذه التقرير أشمل بيانات تم إعدادها حتى الآن بشأن الأحجام النسبية للاستثمار وتدفقات المصروفات من جانب المزارعين والحكومات والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط . وينفق مستثمرو القطاع العام والخاص مواردهم على أشياء مختلفة ولأسباب مختلفة، وليس من السهل دائماً التمييز بين الاستثمار والمصروفات. وببساطة، فإن الاستثمار ينطوي على مراكمة الأصول التي تولِّد دخلاً زائداً أو منافع أخرى في المستقبل، في حين تنطوي المصروفات أيضاً على مصروفات جارية ومدفوعات محولة لا تعتبر استثماراً عادة.

وعلى الرغم من هذه القيود المفاهيمية والعملية، فإن أفضل البيانات المتاحة تشير إلى أن المزارعين في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط يستثمرون في رأس المال السهمي داخل مزارعهم كل سنة أكثر من أربعة أضعاف ما تستثمره حكوماتهم في القطاع الزراعي. والأكثر من ذلك، أن استثمارات المزارعين تجعل المصروفات على الزراعة من جانب الجهات المانحة الدولية ومستثمري القطاع الخاص الأجانب تبدو قِزمْة. وهذه الهيمنة من جانب استثمارات المزارعين الخاصة تعنى أنهم يجب أن يكونوا العنصر المحوري المهم في أية استراتيجية ترمى إلى زيادة حجم وفعالية الاستثمار الزراعي.

وجود مناخ محفز للاستثمار ضروري للزراعة

تتأثر قرارات المزارعين الاستثمارية مباشرة بمناخ الاستثمار الذي يعملون داخله. وعلى الرغم من أن الكثير من المزارعين يقومون بالاستثمار حتى في مناخات استثمارية غير داعمة (لأنه قد تكون لديهم بدائل قليلة)، فإن القدر القليل من الدلائل التي تطرح للمناقشة في هذا التقرير تبين أن المزارعين تزداد استثماراتهم في وجود مناخ مواتٍ للاستثمار، وتزداد احتمالات أن يتمخض استثمارهم عن نتائج مفيدة اجتماعياً واقتصادياً.

ويعتمد وجود أو غياب مناخ مواتٍ للاستثمار على الأسواق والحكومات. فالأسواق تُولِد حوافز سعرية تعطى إشارات للمزارعين ولأصحاب المشروعات الخاصة الآخرين متى وأين توجد الفرص التي تجعل الاستثمارات مربحة. والحكومات مسؤولة عن خلق البيئة القانونية، والسياساتية والمؤسسية التي تُمكِن مستثمري القطاع الخاص من الاستجابة لفرص السوق بطرق مسؤولة اجتماعياً. ففي غياب بيئة تمكينية وحوافز سوق مناسبة، لن يقوم المزارعون بتقديم استثمارات كافية للزراعة، كما أن استثماراتهم قد لا تحقق النتائج الاجتماعية المثالية. وفي الحقيقة، إن بناء بيئة تمكينية للاستثمار الخاص والحفاظ عليها، هو في حد ذاته أحد أهم الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها القطاع العام.

إن عناصر المناخ العام الصالح للاستثمار معروفة جيداً، وإن كثيراً من نفس العوامل تتسم بنفس الأهمية، بل وبأهمية أكبر في البيئة التمكينية للزراعة: الحوكمة الجيدة، واستقرار الاقتصاد الكلي، والسياسات التجارية الشفافة والمستقرة، ومؤسسات السوق الفعالة واحترام حقوق الملكية. وتؤثر الحكومات كذلك على حوافز السوق التي تجتذب الاستثمارات في الزراعة بالنسبة لقطاعات أخرى، وذلك من خلال تقديم الدعم أو تحديد الضرائب لقطاع الزراعة، وأسعار تحويل العملة والسياسات التجارية، ومن ثم ينبغي بذل العناية لضمان المعاملة المُنصِفة للزراعة. كما أن كفالة إطار مناسب للاستثمار في الزراعة يتطلب كذلك إدراج التكاليف والفوائد البيئية في الحوافز الاقتصادية التي تواجه المستثمرين في الزراعة، وإنشاء آليات تيسر الانتقال إلى نظم الإنتاج المستدامة.

الحكومات تستطيع مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة للتغلب على تحديات الاستثمار

إن المزارعين في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط يواجهون بيئة غير مواتية، وحوافز ضعيفة لكي يستثمروا في الزراعة. وغالباً ما يُواجِه أصحاب الحيازات الصغيرة قيوداً نوعية تشمل الفقر المدقع وضعف حقوق الملكية وصعوبة الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية، والتعرض للصدمات، والقدرة المحدودة على تحمل المخاطر. كما أن كفالة وجود ساحة عمل تكفل العدالة بين أصحاب الحيازات الصغيرة وكبار المستثمرين لهو أمر ذو أهمية لسببي الإنصاف والكفاءة الاقتصاديين. وهذا هو الحال بالنسبة للنساء المشتغلات بالزراعة، واللواتي يواجهن غالباً قيوداً أكثر صرامة: فيمكن لمنظمات المنتجين الفعالة والشاملة أن تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بأن يتغلبوا على بعض القيود التي يواجهونها في الوصول إلى بعض الأسواق، وفي الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات المالية. ويمكن للتحويلات الاجتماعية ومخططات شبكات الأمان أن تلعب كذلك دوراً كأدوات سياساتية تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر فقراً أن يوسعوا من قاعدة أصولهم. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً في التغلب على اثنين من بين أكثر القيود التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء صرامة وهما: عدم وجود مدخرات خاصة بهم أو فرصة للوصول إلى الائتمان، وعدم وجود تأمين ضد المخاطر. فمثل هذه الآليات يمكن أن تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء والأسر الريفية أن تُكَوِن أصولاً، وأن تتخطى شِراك الفقر، غير أن اختيارهم للأصول (البشرية، والمادية، والطبيعية أو رأس المال) وأنشطتهم (كالأنشطة الزراعية وغير الزراعية) تعتمد على الشكل الكلى للحوافز، كما تعتمد على ظروف كل أسرة بصورة منفردة.

الاستثمار الخاص الواسع النطاق يتيح الفرص ولكنه يحتاج إلى الحوكمة

إن التدفق المتزايد من الأموال الدولية الموجهة نحو حيازة الأراضي على نطاق واسع من جانب الشركات الخاصة، وصناديق الاستثمار، وصناديق الثروة السيادية، قد حظى باهتمام كبير. كما أن النطاق المحدود لهذه الوسائل الاستثمارية يعني أنه من المرجح أن تترتب عليها تأثيرات هامشية فقط من ناحية الإنتاج الزراعي العالمي. ومع ذلك، فإن التأثير المحتمل على المستوى المحلى وكذلك إمكانات النمو المستقبلي قد أدت إلى وجود هواجس بشأن حدوث تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية محتملة، ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي غالباً ما تكون لديها قدرة أقل على وضع وتنفيذ إطار تنظيمي لتناول هذه القضايا.

ويمكن للاستثمار الواسع النطاق أن يقدم فرصاً لزيادة الإنتاج والمكاسب التي يحصل عليها المصدرون، وتُولِّيد فرص عمالة، وتشجيع نقل التكنولوجيا، ولكن ذلك يمكن أن ينطوي على مخاطر من حيث الافتئات على حقوق مستعملي الأرض الحاليين، وتوليد تأثيرات بيئية سلبية. ومن التحديات الواضحة تحسين قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على التفاوض بشأن عقود تحترم حقوق المجتمعات المحلية وقدرتها أيضاً على متابعة هذه العقود وإنفاذها. إن صكوكاً مثل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والمبادئ التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأرض، ومصايد الأسماك والغابات في إطار الأمن الغذائي الوطني تُوفِر إطاراً لهذا الغرض. وينبغي كذلك تشجيع وضع نماذج بديلة وأكثر شمولاً للمستثمرين الواسعي النطاق، تتيح الفرص لمزيد من المشاركة من جانب المزارعين المحليين في سلاسل القيمة الزراعية.

الاستثمار في السلع العامة يغلُ عائدات عالية في النمو الزراعي والحدَ من الفقر

إن توفير السلع العامة جزء جوهري من البيئة التمكينية للاستثمار الزراعي. وتشير الدلائل المستمدة من العديد من البلدان خلال العقود الخمسة الماضية، إلى أن الاستثمار العام في البحث والتطوير الزراعيين والتعليم والبنية التحتية الريفية يعطى عائدات أعلى من المصروفات الأخرى مثل دعم المدخلات. كما أن الاستثمار في السلع العامة من أجل الزراعة يعطى عائدات قوية من حيث الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر، مما يشير إلى أن هذين العنصرين متسقان مع بعضهما البعض وليسا متنافسين. ويرجح للاستثمار في السلع العامة داخل المناطق الريفية أن يكون تكميلياً بطبيعته، وأن الاستثمارات في التعليم والبنية التحتية الريفية تنحو نحو زيادة الاستثمار الزراعي، وغالباً ما توضع تلك الاستثمارات بين أعلى مصادر النمو الزراعي والنمو الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية. ويتفاوت التأثير النسبي للاستثمارات البديلة بحسب البلد، ومن ثم فإن أولويات الاستثمار ينبغي أن تتحدد محلياً، غير أن عائدات الاستثمار في السلع العامة في المناطق الريفية يعزز بعضها البعض.

تحسين أداء المصروفات العامة

على الرغم من كثرة الأدلة التي تُوثِق العائدات الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمار في السلع العامة، والتي تدعم الزراعة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فإن مخصصات الميزانية الحكومية لا تعكس دائماً هذه الأولوية، والإنفاق الفعلي لا يعكس دائماً مخصصات الميزانية. ويقع اللوم على عدد من العناصر السياسية والاقتصادية، بما في ذلك العمل الجماعي من جانب جماعات المصالح القوية، وصعوبات عزْو المسؤولية إلى الاستثمارات الناجحة التي توجد فيها مهلات تنفيذ طويلة ومنافع منتشرة (مثلما يحدث بالنسبة للكثير من السلع الزراعية والسلع الريفية العامة)، وإلى ضعف الحوكمة والفساد. كما أن تعزيز المؤسسات الريفية وزيادة الشفافية في عملية صنع القرارات من شأنهما تحسين أداء الحكومات والجهات المانحة من حيث ضمان تخصيص الموارد العامة الشحيحة لتحقيق أكثر النتائج مردودية من الناحية الاجتماعية. وتَبذُل الكثير من الحكومات الجهود لتحسين التخطيط، والاستهداف وكفاءة مصروفاتها، بما في ذلك عمليات الميزانية الأكثر شفافية وشمولاً. ويحتاج الأمر إلى عمل المزيد من أجل تشجيع هذه الجهود.

الرسائل الرئيسية التي يوجهها هذا التقرير

- **إن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية للحد من الفقر والجوع وتعزيز الاستدامة.** وإن الأقاليم التي ركدت فيها حصة العامل من رأس المال الزراعي ومن الإنفاق الزراعي أو انخفضت أثناء العقود الثلاثة الماضية، هي أيضاً بؤر للفقر والجوع في العالم اليوم. وسوف يضع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية خلال العقود القادمة ضغطاً متزايداً على قاعدة الموارد الطبيعية التي تدهورت بشدة بالفعل في الكثير من الأقاليم النامية. و الاستثمار مطلوب من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والانتقال إلى الإنتاج المستدام. كما أن القضاء المبرم والمستدام على الجوع يحتاج إلى زيادة ملموسة في الاستثمار الزراعي بل ويحتاج، وهذا هو الأهم، إلى تحسين نوعية الاستثمار.
- **إن المزارعين هم بحق المصدر الأكبر للاستثمار في الزراعة.** على الرغم من إيلاء الاهتمام مؤخراً للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى الرغم أيضاً من ضعف البيئات التمكينية التي يواجهها الكثير من المزارعين، فإن استثمار المزارعين أنفسهم داخل المزرعة يجعل مصادر الاستثمار هذه تبدو قِزمة، بل وتتجاوز بصورة ملموسة حجم الاستثمارات الحكومية. إن الاستثمار داخل المزرعة في رأس المال السهمي الزراعي يزيد بأكثر من ثلاث مرات على المصادر الأخرى للاستثمار مجتمَعة.
- **يجب أن يلعب المزارعون دوراً رئيسياً في استراتيجية زيادة الاستثمار في القطاع، غير أن استثماراتهم لن تكون كافية ما لم يهيئ القطاع العام مناخاً مناسباً للاستثمار الزراعي. إن** المتطلبات الأساسية معروفة جيداً، ولكن يتم تجاهلها في الغالب الأعم. فَضَعف الحوكمة، وغياب دور القانون، وارتفاع مستويات الفساد، وحقوق الملكية غير الآمنة، وقواعد التجارة المتعسفة، والضرائب المفروضة على الزراعة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وعدم توفير بنية تحتية وخدمات عامة كافية في المناطق الريفية، وتبديد الموارد العامة الشحيحة، جميعها تزيد من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالزراعة، وتقلل بشدة من الحوافز التي تجتذب الاستثمار في هذا القطاع. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات والقدرات البشرية الضرورية لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.
- **إن وجود مناخ استثماري مُواتٍ أمر لا يمكن الاستغناء عنه للاستثمار في الزراعة، وإن كان لا**

يكفي للسماح للكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة بالاستثمار ولضمان أن يفي الاستثمار الواسع النطاق بالغايات المرغوب فيها اجتماعياً.

- **تتحمل الحكومات والجهات المانحة مسؤولية خاصة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في التغلب على العوائق أمام المدخرات والاستثمار.** فيواجه أصحاب الحيازات الصغيرة غالباً قيوداً صارمة بصفة خاصة عندما يريدون الاستثمار في الزارعة لأنهم يديرون عملياتهم على هامش قريب جداً من حد الكفاف، حيث أنهم لا يستطيعون أن يدخروا أو يتحملوا مخاطر إضافية. وهم يحتاجون إلى المزيد من حقوق الملكية الآمنة وإلى بنية تحتية ريفية وخدمات عامة أفضل. ومن شأن منظمات المنتجين الأقوى كالتعاونيات أن تساعدهم في إدارة هذه المخاط وتحقيق وفورات الحجم عند ولوجهم الأسواق، كما أن شبكات الأمان الاجتماعي والمدفوعات المحولة قد تساعدهم على مراكمة الأصول والاحتفاظ بها، سواء كان ذلك في الزراعة أو في أنشطة أخرى يختارونها بأنفسهم.
- **يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والهيئات الاستثمارية كفالة أن تكون الاستثمارات الواسعة النطاق في الزراعة مفيدة اجتماعياً ومستدامة بيئياً.** فالاستثمارات الواسعة النطاق، بما في ذلك تلك التي تقوم بها مؤسسات أجنبية ومستثمرون سياديون قد تتيح فرصاً للعمالة ولنقل التكنولوجيا في الزراعة، ولكنها يمكن كذلك أن تفرض مخاطر على سُبُل معيشة السكان المحليين، وبخاصة في حالات حقوق الملكية غير الواضحة. ويجب تحسين حوكمة هذه الاستثمارات عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة ونماذج المشاركة الشاملة التي لا تنطوي على نقل الأرض بل تسمح للسكان المحليين بالاستفادة.

- **تحتاج الحكومات والجهات المانحة إلى توجيه أموالها العامة المحدودة نحو توفير السلع العامة الأساسية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.** وسوف تتفاوت أولويات الاستثمار العام حسب الموقع ومرور الوقت، غير أن الدلائل تشير بوضوح إلى أن بعض أنواع الإنفاق تكون أفضل من أنواع أخرى. فالاستثمار في السلع العامة، مثل البحوث الزراعية التي تزيد من الإنتاجية والطرق الريفية والتعليم، تكون على الدوام ذات مردودية أعلى بالنسبة للمجتمع من الإنفاق على دعم الأسمدة مثلاً والتي غالباً ما يَستحوِذ عليها الصفوة من أعيان الريف، وتوزع بطرق تَضُر بمُورِّدي مدخلات القطاع الخاص. إن مثل هذا الدعم قد يكتسب شعبية من الناحية السياسية، غير أنه لا يمثل عادة الاستعمال الأفضل للأموال العامة. فبتركيزها على السلع العامة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، يمكن للحكومات أن تزيد من تأثير المصروفات العامة على النمو الزراعي وعلى الحد من الفقر. ويجب على الحكومات أن تستثمر في بناء المؤسسات، والقدرات البشرية الضرورية، وذلك لدعم بيئة تمكينية للاستثمار الزراعي.